رئيس تحرير المجلة
محمد حسن الفقي

الادارة
بشارع محمد علي
رقم ٨١ بالقاهرة

صحيفة التعليم الإلزامي

لسان حال المعلمين الإلزاميين

قيمة الاشتراك
٢٠ عن سنة كاملة
١٠ عن نصف سنة

الاعلانات
يتفق عليها
مع الادارة

القاهرة : ٢٥ من ذي القعدة ١٣٥٣ — أول مارس ١٩٣٥ — العدد السابع : السنة الثانية

كلمة المعلمين

ظلل البلاد عهد سعيد فاطمأن الناس واطمأننا ، ورجا الناس الخير ورجوناه ، وتوقع كل من لحقهم هضم ، أو مسهم غبن ، أن سيدركهم الانصاف ، وينتظمهم العدل ، وشاركنا هؤلاء شعورهم ، غير أننا ما شططنا ، ولا تجاوزنا الحد المعقول ولا بالغنا في تبيان مظالمنا ، ولا ادعينا إرهاقاً لم يلحق بنا ، ولا التمسنا إنصافاً فوق قدرنا ، وإنما التزمنا أن نكون كما يقال « عمليين » نحترم الأمور الواقعية ، ونقدر الظروف المحيطة ، ونشفق أن يضيق أولياء أمورنا بنا ، وأن يجهدهم تدبير الحلول لمشاكلنا

صغنا مطالبنا في شكل نحسبه معقولا ، لا تحتاج إجابتها إلا كثير من نظرة عدل يشوبها قليل من العطف ، فأما العدل فرفوع لواؤه ، وأما العطف فقد غمر الناس فيضه

والحق أننا من يوم أن توجهنا بمطالبنا إلى سعادة الوزير النبيل ، ونحن ننعم في بحبوحة عدله ، ونتفيأ ظلال عطفه وفضله ، فقد ولى سعادته مقاليد الأمر وكنا في محنة بسبب « قصة » الأزياء ، فزالت المحنة ، وانقشعت الغمة ، ونسمنا نسيم الحرية ، وأحسسنا كرامة العلم والتعليم .

وجاءت على الأثر مسألة التفكير فى فصل المعلمين الذين لا يحملون الشهادات العلمية ، فنزعنا إلى سعادته ، فطمأن نفوسنا على مستقبل هذا الفريق منا ، وكانت تصريحاته فى هذا الشأن آيات بينات تنطق بنبله وكريم عطفه .

وأولئك الذين فصلوا أو أبعدوا يعودون لمثل وظائفهم أفواجاً ، ولقد أشاعت بعض الصحف أنهم سيعودون برواتب الجدد فاستبعدنا ذلك على أريحية الوزير وعدله ، وتحقق ما أملناه فلم يرتض سعادته أن يعامل رجال التعليم الإلزامى دون معاملة بقية الموظفين ، لضآلة رواتبهم وضعف نصيبهم المادى من الحياة .

وعلى هذا النمط كل مطالبنا إن درست بعناية ونظر إليها نظرة تقدير ، تبينت عدالتها ، ووضح أنها أبعد ما تكون عن الإسراف والمغالاة ؛ ووالله إنا يوم تقدمنا بمطالبنا قدرنا أن مقاليد الأمر بيدنا ، وأننا المسئولون لا السائلون وظللنا نرتب النتائج ونتدبر العواقب ، ونخشى ونبالغ فى الخشية . أن يكون وراء هذا المطلب إضرار بمصلحة عامة ، أو فى الآخر تعنت ومبالغة ، ولقد كانت تتردد فى نفوسنا الرغبة تجمع كلنا على ضرورتها لنا وللمصلحة العامة ، ثم ينتهى الأمر بيننا بأن من الخير أن نصبر على ما نلقى من عدم تحقيقها ، أو نتهم بالشطط .

وإن رغبتنا الكبرى المتصلة بحياتنا ومستقبل أبنائنا من بعدنا وهي تحسين حالتنا المادية ، تلك الرغبة التى بدت حتى الآن صعبة معقدة ، لمن أهون المسائل وأيسر الأمور .

ولقد استعرضنا يوم صممنا على هذا المطلب الحيوى جميع ما يحيط به من ملابسات سواء لنا أو علينا ، حتى انتهينا إلى صياغته مطابقاً مع وجهة نظر العدل والمصلحة العامة ضاربين صفحاً عن أمانينا وخلجات نفوسنا وما تطمح إليه .

استعرضنا حالتنا فألفينا أن الراتب المحدد لنا قبل كل شيء . دون الرواتب الدنيا جميعا ، فأن آخر درجات الوظائف وهي الدرجة الثامنة تبدأ بضعف رواتبنا

غضضنا أنظارنا عن التطلع للوظائف والموظفين وقلنا فلنتحمل نحن نصيبا أكبر من التضحية ، ولنبحث عن مثيل لنا بين صغار المستخدمين والعمال فحسبنا أن نكون كهؤلاء من ناحية المادة ولكن ما يزال يعجزنا وجود المثيل بين هذه الطبقات ، فلئن صح وجود مستخدمين وعمال فى الدولة ، يتناولون مثل رواتبنا فأن باب الأمل مفتوح أمامهم ، وإن لهم لدرجات يتدرجون فيها تمشياً مع قواعد الطبيعة ، فأما نحن فنتهى من حيث بدأنا .

قالوا إن جلكم يعمل فى الريف ، فنظرنا فوجدنا إلى جوارنا فى الريف صيارف البلاد ، وحالهم أحسن من حالنا أضعافا مضاعفة ، ومع مع ذلك يشكون ، تركنا صيارف البلاد ونظرنا إلى عساكر البوليس ، فوجدنا أن العسكرى يعين فى القرية براتب أكثر من راتب المعلم ، وفوق ذلك تقوم الدولة بكسوته ، وهو بعد يتهيأ له أن يرقى إلى رتب متعددة تزيد فى راتبه ، وتقلل من عمله . وترفع من قدره .

حينما عجزنا عن وجود قرناء لنا من بين العاملين فى الدولة ، أدركنا أننا على حق فى طلبنا تحسين حالنا المادية ، فاذا أضفنا إلى ذلك أن المعلم ليس بزارع فيمرن أبناءه على زراعته ، ولا بصانع فيدربهم على صناعته ، وأنه لا بد من أنه يعلم أبناءه ويتفق على تعليمهم ليعدهم للعمل فى هذه الحياة ، وإذا علمنا أن المعلم مطالب بأن يكون مثالا للكرامة . وأنه لهذا يتحتم عليه أن يفكر بمجرد مزاولة مهنته فى أن يكون ذا زوجة ليعيش فى الريف أو الحضر مهذبا مستقيما تبين على نحو أكثر جلاء أننا على حق فى المطالبة بتحسين حالنا المادية

ورغم إيمان المعلمين الشديد بسوء حالهم المادية وحاجتها إلى التحسين ، فأنهم لم يغفلوا فيما بينهم بحث العقبات التى تعترض تحقيق رجائهم ، قبل لهم فى إبان اشتداد الأزمة المالية ورخص المحاصيل الزراعية إنكم خير من كبار الملاك فى القرى ، ولو كان الذين قالوا هذا فى مقدورهم أن يبدلونا من رواتبنا

ملكيات صغيرة لا كبيرة ، نستغلها ونورثها أبناءنا من بعدنا لا سدوا إلينا مكرمة تخلد على وجه الزمان وخلقوا بعض ما تلافيه أسرات من يموتون منا حين لا يجدون نفقات تجهيز موتاهم .

ونظن أن القائلين بهذا لو سمعوا بأن فى أى ناحية من نواحى الكرة الأرضية أو فى المريخ سكانا نزلت بهم نازلة عارضة لقالوا حسبكم أنكم خير من هؤلاء ! !

ويبدو لكل منصف أن مثل هذا القول إنما يقصد به الاقحام لذلك نستعرض غيره من المقبات والصعاب التى تبدو وجيهة معقولة .

فهناك قانون العرض والطلب الذى يطيقونه علينا ، ليعاملونا معاملة السلع ، ولئن صح تطبيق قانون العرض والطلب على كل شىء ، فما ينبغى أن يطبق على الوظائف والموظفين ! وإلا لاقتضى الحال استبدال موظفى الدولة جميعا بآخرين متقفين مثل ثقافتهم ، ثم هم يرتضون جانبا قليلا من رواتبهم ، ولكن الأمر فى الوظائف ليس كذلك ، ولم تجر الحكومات المتوسط بها توزيع العدل بين الناس على قاعدة استغلال حاجة ذوى الحاجة لأدلائهم وغيبتهم فى حقوقهم ، فانه لا يكفى أن يقبل الموظف راتبه القليل راغما ، بل اللازم أن يشعر بأنه يكافأ مكافأة مناسبة لعمله ليتفرغ لتجويده وإتقانه .

وسوق المعلمين تسيطر عليها الحكومة سيطرة تامة ، فهى التى تتولى تخريج المعلمين وإعدادهم ، ففى مقدورها أن توفر المال الذى تجهز به معلمين فعلا بهم السوق لتتفقه على إصلاح حال المعلمين الذين يتطلبهم العمل .

بقيت المعضلة الكبرى وهى معضلة الميزانية ، والخشية عليها من أن تتأثر فيما إذا أنصف هذا العدد الضخم ، وحتى هذه المعضلة لم يغفلها المعلمون ، بل قدروها قدرها ، واعتبروا أنفسهم أمناء لخزائن الدولة قبل أن يكونوا ذوى حقوق مهضومة ، لذلك لم يطلبوا طلبا معينا ، ولم يقيدوا أولياء الشأن بأرقام يعبرقون

أن أدناها هو الذي يحقق إنصافهم، بل تركوا الأمر كله لهم يتصرفون فيه بحكمتهم.

ولقد بحثت حالهم من قبل لجنة رسمية، ضمت عناصر من المسئولين فى وزارتى المعارف والمالية، والذي يعنينا الآن من الإشارة إلى هذه اللجنة ومقترحاتها أنها استطاعت أن توفر من باب التعليم الأولى نفسه المبالغ التى رأت أن تحسن بها حال المعلمين.

ولدى المعلمين مقترحات فى هذا الشأن المالى كم يتمنون أن يستمع إليها سعادة الوزير الجليل: ونظن أنه لو تفضل باستماعها لتبين له بصفة جلية أن المعلمين أشد ما يكونون حدبا على الميزانية: ورغبة فى معاونة سعادته ومساعديه فى الوزارة على تحقيق فكرة الأنصاف لهم دون إرهاق مالية الدولة.

والمعلمون إن انجبت نفوسهم بحرارة ولهفة لحل قضيتهم على يد سعادة الوزير الجليل، فأنما يرجون أن يكون لسعادته الفضل الأول فى إنهاء مشكلة طال أمدها، وسيحقق حلها للبلاد استقرار شأن من أهم الشئون التى قامت لتوطيد مجدها وبناء مستقبلها على أساس ثابت متين ؟

وكيل الاتحاد

محمد الجوهرى